خلال قمة ومعرض برلين للطيران 2026.. وزير المواصلات والاتصالات:

البحرين تواصل تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للنقل والشحن الجوي والخدمات اللوجستية الذكية

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات أن مملكة البحرين تواصل تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية لتطوير قطاع الطيران عبر توظيف التكنولوجيا والرقمنة والابتكار، بما يسهم في تعزيز تنافسية القطاع واستدامته وترسيخ مكانة المملكة كشريك موثوق ومركز إقليمي رائد للنقل والخدمات اللوجستية.

جاء ذلك خلال مشاركته في قمة برلين للطيران 2026 ومعرض برلين الدولي للطيران 2026، حيث استعرض جهود المملكة في تطوير منظومة الطيران والنقل وفق أفضل الممارسات العالمية، وبحث سبل تعزيز التعاون والشراكات الدولية مع عدد من المسؤولين الحكوميين وقادة المنظمات الدولية والشركات العالمية المتخصصة.

تسريع عمليات تسجيل الطائرات وإصدار شهادات المشغل الجوي واستقطاب استثمارات نوعية

وخلال كلمة رئيسية ألقاها في قمة برلين للطيران 2026 أوضح أن الاستراتيجية الوطنية للطيران ترتكز على بناء منظومة متكاملة تدعم الربط العالمي وتسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة التشغيلية، مشيراً إلى أن مملكة البحرين تحرص على أن تكون نموذجاً للكفاءة والمرونة وسرعة الإنجاز، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتطورة.

وأشار الوزير إلى النجاحات التي حققتها المملكة في تطوير البيئة التنظيمية للقطاع من خلال التحول الرقمي الكامل للخدمات والإجراءات، الأمر الذي أسهم في تسريع عمليات تسجيل الطائرات وإصدار شهادات المشغل الجوي واستقطاب استثمارات نوعية في مجالات النقل الجوي والخدمات اللوجستية والصيانة والإصلاح.

كما أكد أن مملكة البحرين تواصل تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للنقل والشحن الجوي والخدمات اللوجستية الذكية عبر تبني حلول مبتكرة تدعم الاستدامة وتطوير سلاسل الإمداد ورفع كفاءة العمليات التشغيلية بما يخدم النمو الاقتصادي ويعزز الترابط الإقليمي والدولي.

وأشار إلى توقيع عقد بين شركة ### وشركة مطار البحرين لإنشاء أكبر حظيرة حديثة لصيانة وإصلاح الطائرات في الشرق الأوسط بمطار البحرين الدولي لخدمة أسطول الشركة العالمي المتنامي، كما أشار إلى التعاون القائم مع مجموعة ###### لتطوير مملكة البحرين كمركز إقليمي لعمليات الشركة في الشرق الأوسط والاستفادة من خبراتها في مجالات التشغيل الرقمي وسرعة الإنجاز، بما يدعم جهود المملكة في تعزيز النمو المستدام لقطاع الطيران.

وخلال مشاركته في معرض برلين الدولي للطيران 2026 أكد الوزير حرص مملكة البحرين على توسيع شبكة علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية والاستفادة من أحدث التقنيات والابتكارات الداعمة للاستدامة ورفع الكفاءة التشغيلية، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة.

وقد عقد وزير المواصلات عدداً من الاجتماعات الثنائية مع مسؤولين حكوميين وقادة منظمات دولية وشخصيات سياسية واقتصادية بارزة، من بينهم السيد خوان كارلوس سالازار الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، حيث تم استعراض أبرز التطورات في قطاع الطيران المدني العالمي وأوجه التعاون المشترك في مجالات سلامة وأمن الطيران والاستدامة، إلى جانب مناقشة المبادرات الدولية الداعمة لنمو القطاع.

كما اطلع الوزير على أحدث الابتكارات والتقنيات المتقدمة في قطاع الطيران والصناعات الجوية خلال زيارته لعدد من أجنحة المعرض، وبحث مع ممثلي الشركات والمؤسسات الدولية المشاركة آفاق التعاون والشراكة بما يسهم في دعم جهود التطوير والابتكار وتعزيز استدامة ونمو قطاعي النقل والطيران.

وتأتي هذه المشاركة في إطار جهود مملكة البحرين لتعزيز حضورها الدولي وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية، بما يدعم خطط تطوير قطاعي النقل والطيران ويرسخ مكانة المملكة مركزاً إقليمياً رائداً للخدمات اللوجستية والنقل الجوي.

أمام مؤتمر العمل الدولي..

الاتحاد الحر يكشف للعالم آثار العدوان الإيراني

الاعتداءات الإيرانية طالت العمال ومصادر رزقهم وأمن أسرهم

ألقى أسامة سلمان قمبر الأمين العام للاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين كلمة عمال مملكة البحرين أمام مؤتمر العمل الدولي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة (114)، المنعقد في العاصمة السويسرية جنيف، بمشاركة ممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال من مختلف دول العالم.

وفي مستهل كلمته هنأ قمبر رئاسة المؤتمر وأعضاء مكتب المؤتمر بمناسبة انتخابهم، متمنياً لهم التوفيق في إدارة أعمال الدورة الحالية، كما أعرب عن تقديره لتقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المعنون «لحظة حاسمة: تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل العمل اللائق»، مؤكداً أهمية أن يكون التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في خدمة الإنسان والعامل، وأن ترافقه سياسات فعالة تضمن الحماية الاجتماعية والتدريب المستمر والحفاظ على فرص العمل والحقوق النقابية.

كما رفع الأمين العام للاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لما يوليانه من اهتمام ودعم لمسيرة التنمية والاستقرار وتعزيز الشراكة بين أطراف الإنتاج وحماية حقوق العمال.

وتطرق قمبر في كلمته إلى ما وصفه بالعدوان الإيراني الذي استهدف أمن واستقرار مملكة البحرين ومنشآتها الاقتصادية والحيوية، مؤكداً أن تلك الاعتداءات لم تستهدف الدولة فحسب، بل طالت العمال ومصادر رزقهم وأمن أسرهم، وأدت إلى سقوط شهداء ومصابين من العمال أثناء تأدية واجباتهم المهنية.

وأشار إلى أن الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين يدين بشدة استهداف المنشآت المدنية والاقتصادية والعمال الأبرياء، مؤكداً أن استهداف العمال في مواقع عملهم يمثل انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة والعمل والتنمية.

كما استعرض في هذا السياق حادثة استهداف خزان الأمونيا في إحدى المنشآت البتروكيماوية الكبرى، معتبراً أن هذا العمل كان من الممكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية واسعة النطاق تهدد حياة آلاف العمال والسكان المدنيين، داعياً منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف واضح وحازم تجاه كل من يستهدف العمال ومواقع العمل والمنشآت الاقتصادية ومحاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال.

وفي الشأن الفلسطيني أشاد قمبر بالقرار التاريخي الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي بمنح دولة فلسطين صفة مراقب في هياكل منظمة العمل الدولية، معتبراً ذلك خطوة مهمة نحو تعزيز حضور فلسطين في المنظومة الدولية ودعم حقوق شعبها وعمالها.

كما جدد تضامن الاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين مع العمال الفلسطينيين الذين يواجهون أوضاعاً إنسانية واقتصادية صعبة نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وما خلفته من تدمير للبنية التحتية ومواقع العمل وحرمان أعداد كبيرة من العمال من حقهم في العمل والحياة الكريمة.

وعبّر كذلك عن تضامنه مع عمال السودان في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادهم، وما ترتب عليها من معاناة إنسانية واقتصادية واسعة، معرباً عن أمله عودة الأمن والاستقرار إلى السودان واستئناف مسيرة الإنتاج والتنمية وعودة العمال إلى أعمالهم وحياتهم الطبيعية في أقرب وقت.

وفي ختام كلمته أكد الأمين العام للاتحاد الحُر لنقابات عمال البحرين أن السلام والاستقرار والعمل اللائق والتنمية المستدامة تمثل أهدافاً مترابطة لا يمكن تحقيقها في ظل الحروب والاعتداءات واستهداف العمال والمنشآت الاقتصادية، مجدداً التزام الاتحاد بالدفاع عن حقوق العمال في مختلف أنحاء العالم والعمل من أجل ترسيخ قيم الأمن والعدالة والكرامة الإنسانية.

وشهدت كلمة عمال البحرين اهتماماً من الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر، لما تضمنته من تأكيد لأهمية حماية العمال وتعزيز الحوار الاجتماعي وترسيخ مبادئ العمل اللائق في مواجهة التحديات والمتغيرات التي يشهدها عالم العمل على المستوى الدولي.

تطوير 79 خدمة في 17 جهة حكومية

خلال الفترة من 15 يناير إلى 11 يونيو الجاري

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير الخدمات وإعادة هندستها، تم تطوير 79 خدمة في 17 جهة حكومية خلال الفترة الممتدة من 15 يناير إلى 11 يونيو 2026، وذلك ضمن مساعي تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والارتقاء بجودة تجربة المستفيدين وتبسيط الإجراءات.

وشملت أبرز الخدمات التي تم تطويرها خلال الأسبوع الجاري أتمتة إجراءات طلبات الاستشارة الخدمية للجهات الحكومية وتقليص مدة إنجازها، والتحول الرقمي وتطوير خدمة إيداع مبلغ التأمين للتخييم غير التجاري (موسم البر)، إلى جانب إتاحة حاسبة الخصم الشهري الثابت لفاتورة الكهرباء والماء إلكترونيا.

كما تضمنت الخدمات المطورة تحسين تجربة المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، والتحول الرقمي وتطوير تقديم خدمات وزارة الصحة باستخدام المفتاح الإلكتروني المطور في عملية التقديم.

وأسهم تطوير الخدمات في تحسينها من خلال التحول الإلكتروني الكامل للخدمات بنسبة100%، وتقليص اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة لا تقل عن25%، وتقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى، وخفض المستندات المطلوبة بنسبة50%، وتقليل عدد الصفحات اللازمة للوصول إلى الخدمة بنسبة 50%.

كما شملت التحسينات تطوير واجهات وتجربة المستخدم، وتبسيط الإجراءات، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، بالإضافة إلى توحيد معلومات الخدمات المنشورة عبر مختلف القنوات الحكومية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

خلال اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.. العباسي:

«أمانة الشورى» في طور تدشين منصة «سناد» الذكية لخدمة العمل التشريعي

أعلنت كريمة محمد العباسي الأمين العام لمجلس الشورى أنه في إطار تكثيف الجهود المبذولة لتطوير وتيرة العمل التشريعي وتعزيز أدواته المؤسسية والمعرفية، فإن الأمانة العامة تعمل على تطوير منصة «سناد» الذكية، لتكون نموذجًا متقدمًا في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لإدارة المعرفة لخدمة العمل التشريعي لمجلس الشورى، ليتم تدشينها في مرحلة لاحقة قريبًا، وهو ما يأتي انسجامًا مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومواكبة لمسيرة التطوير المؤسسي الحكومي بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيرة إلى الحرص المتواصل على ترسيخ مبادئ الابتكار والتحول الرقمي في العمل التشريعي.

جاء ذلك خلال مشاركة الأمين العام لمجلس الشورى في أعمال الاجتماع السابع والأربعين للجمعية العامة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، والذي عُقد افتراضيًا على هامش اجتماع أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، تحت عنوان «رؤية برلمانية عربية لمستقبل أكثر استقراراً واستدامة».

وأشارت العباسي إلى التوجيهات المستمرة من علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، بتفعيل المراكز البحثية والمعلوماتية الهادفة إلى النهوض بالقرار البرلماني وتطوير الأداء التشريعي باعتباره أحد الركائز الأساسية لتطوير العمل البرلماني المعاصر، مشيرةً إلى حرص الأمانة العامة للمجلس على تطوير منظومة العمل البحثي البرلماني من خلال إدارة البحوث والدراسات البرلمانية التي تضطلع بدور أساسي في دعم العمل التشريعي والبرلماني، عبر إعداد الدراسات والمذكرات التحليلية المرتبطة بمشروعات القوانين والقضايا التشريعية المختلفة.

وذكرت العباسي أن منصة «سناد» الذكية في تمكين أعضاء المجلس والباحثين من الوصول إلى المعلومات والدراسات التشريعية بسرعة ودقة، من خلال توفير أدوات بحث وتحليل متقدمة تعتمد على معالجة المحتوى التشريعي، كما تتيح المنصة تحليل النصوص واستخلاص المعلومات وإعداد ملخصات معرفية دقيقة، بما يعزز جودة المخرجات البحثية ويكرّس تكامل منظومة العمل البحثي ويدعم اتخاذ القرار التشريعي على أسس علمية رصينة.

وبيّنت العباسي أن التطوير الرقمي للمراكز البحثية البرلمانية وتعزيز منظومات إدارة المعرفة التشريعية يمثل استثمارًا استراتيجيًا في جودة التشريع وكفاءة الأداء البرلماني، ويعزز من قدرة البرلمانات على مواكبة التحديات التنموية المتسارعة، مؤكدة أن الأمانة العامة اعتمدت نظام البحوث والدراسات البرلمانية الذي يهدف إلى أتمتة مختلف الإجراءات البحثية المرتبطة بإعداد الدراسات والتقارير التحليلية، وتنظيم دورة العمل البحثي داخل الأمانة العامة للمجلس، بدءًا من طلب الدراسة أو المعلومة، مرورًا بإعدادها ومراجعتها واعتمادها، وصولاً إلى حفظها وأرشفتها ضمن منظومة معرفية مؤسسية متكاملة.

وأوضحت العباسي أن المراكز البحثية البرلمانية تضطلع بدور محوري في دعم البرلمانات وتمكينها من أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال إعداد الدراسات والتحليلات البحثية المتخصصة، وتوفير المعلومات الدقيقة، وإجراء المقارنات التشريعية الدولية، بما يسهم في تعزيز مفهوم القرار التشريعي المبني على الأدلة والمعرفة، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة وصنع السياسات العامة، بحيث أصبحت جودة التشريع وفاعلية الأداء البرلماني ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى توافر الدعم البحثي المتخصص والتحليل العلمي الرصين للمعلومات والبيانات.

وأشارت العباسي إلى تنظيم المكتبة البرلمانية الرقمية ضمن الإطار المؤسسي ذاته لإدارة البحوث والدراسات البرلمانية، بما يحقق التكامل بين الإنتاج البحثي البرلماني والمصادر المعرفية والمراجع التشريعية، الأمر الذي أسهم في تعزيز كفاءة إدارة المعرفة داخل المؤسسة البرلمانية وتسهيل وصول أعضاء المجلس إلى الدراسات والمراجع المتخصصة بصورة أكثر فاعلية، حيث توفر المكتبة البرلمانية، إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات معرفية وتشريعية متخصصة يعتمد عليها المستشارون والباحثون في إعداد الدراسات والتحليلات، بما يضمن توافر مصادر موثوقة وحديثة تدعم جودة المخرجات البحثية، وقد أسهم هذا التكامل في بناء ذاكرة برلمانية بحثية تحفظ الإنتاج البحثي للمجلس وتوثق الخبرات المعرفية المتراكمة، بما يسهم في تطوير جودة التحليل التشريعي.